تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدي الشباب

دراسة ميدانية للأبعاد الأمنية بمحافظة الأقصر

د/ محمد محمود خضر سعيد

المدرس بقسم علم الاجتماع

جامعة جنوب الوادي - مصر

الملخص:
تهدف الدراسة الراهنة إلى معالجة موضوع مهم حولالتعرف على أنماطتهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدي الشباب، ودراسة الأبعاد الأيديولوجيةوالسياسية للمبحوثين ورؤاهم المتعددة والمتباينة حولمفهوم الانتماء، والمهددات السياسية والمعلوماتية التي تؤثر فيه، وتضعف من مستواه عند الشباب، فى إطار تقييم نمط العلاقة المتبادلة بين الدولة والشباب وأشكال الممارسة بينهم، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب استمارة مقابلة، وآراء مسؤولين وخبراء (أمنيين، وتقنيين)بالإضافة إلى السجلات الرسمية، واعتمدت على عينة قوامها (٢٤٣) تم انتقاؤها بشكل عمدي من الشباب والخبراء والتقنيين من محافظة (الأقصر، وقنا، والقاهرة). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها؛وجود علاقة وثيقة بينتهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي وتأثيراتها السلبية على مستوى الانتماء لدى الشباب، كما تباينت الانتماءات الأيديولوجية والاهتمامات العامة للشباب وجاءت على رأسها الانتماءات السياسية، والاهتمامات بالتقنيات التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى ذلكتنوعت أنماط العلاقة والممارسة بين الشباب والدولة المصرية ما بين (توافق ومشاركة، تعارض واختلاف، انسحاب ومقاطعة، صراع وتناقض)، فى حين تباينت كيفيات الانتماء عند كلاً من الدولة من ناحية والشباب من ناحية أخري، كما تنوعت صور تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي التي يمارسها الشباب والدولة والتيتؤثر سلباً على روح الانتماء العام.

- الكلمات المفتاحية: تهديدات، الإجرام السياسي،الإجرام المعلوماتي، الإنتماء، الشباب.

-مقدمة الدراسة:

اهتمت العديد من الكتابات الغربية المعاصرة بموضوع الإجرام السياسي والمعلوماتي وتأثيراته السلبية على كافة أفراد المجتمع وبالأخص الشباب، وقد أشارت هذه الدراسات إلى نمطين من أنماط الإجرام السياسي: النمط الأول "الجريمة من قبل الحكومة" ويشتمل هذا النمط على عدة موضوعات أهمها جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، والعمليات السرية وغير القانونية لبعض أفراد الشرطة، والإبادة الجماعية (التطهير العرقي)، والنمط الثاني "جرائم ضد الحكومة" وتشمل مواضيع مثل الاحتجاج والمعارضة، والحركات الاجتماعية الفوضوية، والتجسس، والاغتيالات، والإرهاب المحلي[١].ومع التطور السريع لحركة التغيير فى المجتمعات أصبحنا نعيش فى عصر المعلومات الرقمية السريعة، وانتقال حياة المجتمع من التعامل بالذهب والفضة والمعادن الثمينة إلى عصر المعلومات والشفرات الرقمية، وهذا التطور أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم المستحدثة وهو ما يعرف

بالإجرام المعلوماتي، وبالأخصجرائم التجسس والتحريض والسرقة العلمية واستغلال المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت للتضليلأو التحريضأو الإساءة أو الابتزازأو سرقات بيانات الهوية الشخصية الموجودة على شبكة الإنترنت لاستدراج الضحايا إلى المجهول وبالأخص الشباب وحياته وانتمائه لوطنه ومستقبله[٢]،فبناء الأوطان يعتمد بشكل أساسي على انتماء الشباب وحبهم للوطن، حيث تشكل الأسرة اللبنة الأولى لبناء هوية وانتماء الشباب، فالتعبير الثقافي لقيمة الانتماء داخل مجتمعهم يحصنهم من كافة أشكال التهديدات التي تصيبهم، كما تعد قيمة انتماء الشباب أولوية أولي فهم من يبنون الأوطان وهم من يقودون مستقبله، لذا كان على الدولة القيام بواجبها نحوهم، وحمايتهم من كافة التهديدات التي تعرقل قيمة الانتماء عندهم[٣].

حيث كشف "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" أن عدد الشباب فى مصر فى الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٩ عاماًبلغ نحو ٢٠ مليون نسمة بنسبة ٢٣.٨% من إجمالي السكان، ويشمل ٥١.٢% ذكور و٤٨.٨% إناث، مشيراً إلى أن ٥١.٩% من الشباب فقراء، منهم نحو ٢٧.٦% يعانون من الفقر، و٢٤.٣% يقتربون من خط الفقر، فى حين يمثل غير الفقراء ٤٨.٤% لنفس الفئة العمرية، وذلك طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق العام يوليو ٢٠١٦، كما أن عدد شباب مصر بشكل إجمالي بلغ ٣٧.٦ % من تعداد السكان، وأن ٥٦% منهم فى الريف المصري[٤].لذا تأتي أهمية الدراسة الراهنة بهدف رصد أهم التهديدات الناتجة عنالجرائم السياسية والمعلوماتية المعاصرة، وأنواعها، سواء من الدولة ضد الشباب أو العكس، ورصد تأثيراته السلبية على قيمة انتماء الشباب للوطن أولاً، ومستقبل تنمية المجتمع ثانياً، وسبل الوقاية منها، فى سبيل تعميق روح الانتماء لدي الشباب– عماد المجتمع وباني مستقبله-والذين يمثلون غالبية سكان المجتمع المصري بشكل عام، والريفي بشكل خاص، وهو ما تنشده الدراسة الراهنة.

ويوجهنا ذلك إلى محاولة النظر فى *طبيعة العلاقة الارتباطية*بين كل من تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي من جهة وروح الانتماء عند الشبابمن جهة أخرى، فإذا كانت أنماط تهديدات هذه الجرائمتؤثر سلباً على قيمة الانتماء لشباب الوطن؛فكان لزاماً على البحث الراهنرصد هذه التهديدات فى إطار الواقع السياسيللمجتمع المصري ومشكلاته المركبة، فالاستحقاق الرئيس هنا أن الإجرام السياسي والمعلوماتي المتبادل بين الدولة والشباب فى مصريُصدر للمجتمعأزمة ضعف قيمة الانتماء، والتي بدورهاتؤثر سلباً على تنمية المجتمع المصري والحفاظ على استقرارهـ، وحل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فى ضوء تنامي مكانة الشباب ودورهم فى بناء المجتمع وإشباع احتياجاته، والحفاظ على الوطن من التفسخ والضعف والتحلل، فإذا أردنا بناء أمة قوية فعلينا بناء إنتماء راسخ للشباب قولاً وفعلاً، وهذا الانتماء ودعمه يحتاج إلى آليات يجب على الدولة كفالتها وحمايتها، ورصد

كافة التهديدات التي تزعزع هذا الانتماء فى عقول ووجدان الشباب، لذا اتجه البحث الراهن لرصد بعض من أنماط التهديدات التي تؤثر سلباً على قيمة الانتماء لدي الشباب المصري.حيث يشير "شارلين سوارتز*Sharlene Swartz*" إلى أن إنتاج الهويات داخل أي مجتمع ساع إلى البناء والتنمية والتقدم، مرتبط بشكل نسبي بالوضع الاجتماعي والسلوكي لشباب هذا المجتمع، والسعي الحثيث لمؤسسات الدولة الثقافية بهدف زرع فضيلة الانتماء بمختلف الآليات والأدوات المتاحة، فممارسات الدولة القمعية أو العنصرية ضد الشباب وعدم مساواتهم بغيرهم، يعزز ضعف الانتماء ومن ثم تآكل حب الوطن فى وجدان هذا الشباب، كما أن تطرف الفكر والعنف الذي يسلكة بعض الشباب ضد الدولة والانخراط فى أعمال الشغب والتحريض والاختراق المعلوماتي والتجسسي (شباب الهاكرز، المتطفلين) يعزز من فرض الدولة لإجراءات صارمة ضد هذه الأعمال التخريبية المنافية للأخلاق والقوانين المجتمعية، مما ينتج عنه اهتزاز قيمة انتماء الشباب لوطنهم من وجهة نظر الدولة ومؤسساتها[٥].كما تسعي الدراسة الراهنةرسم صورة أكثراً وضوحاً لمعاناة الشباب من ناحية والمجتمع من ناحية أخري حول تجسيد روح المواطنة والانتماء المبنية على التسامح والتآزر ونبذ العنف وتخفيف حدة معاناة الباحثين عن الانتماء. والتوصل لإجابة على التساؤل التالي: كيف يمكن لهذه الصور المتعددة من التهديدات الناتجة عن الجرائم السياسية أن تمزق قيمة الانتماء عند الشباب تجاه وطنه؟ والسعي تجاه خلق نهج جديدلتعزيز حب الوطن والتمسك بقيمه فى عالم سريع التغير والتمزق، وإبراز التأثير المتبادل تجاه التساؤل التالي: "ليس فقط كيف أثرالإجرام السياسي فى قيمة الانتماء لدى الشباب؟ ولكن أيضاًكيف أثر شباب العصر الحالي بقيمه الجديدة المتنوعة على أمن واستقرار مجتمعه؟".

أولاً:أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

١. تطرح الدراسة الراهنة موضوعاً حيوياً يتعلق بقضيتين هما الإجرام السياسي والمعلوماتي من ناحية وانتماء الشباب للوطن من ناحية أخرى، فحسبما أشار "فرانك هاجان" أن كلاً من الجرائم السياسية وجرائم الحاسوب لها تأثيرات سلبية خطيرة على مستقبل الهويات الوطنية والترابط المجتمعي الشامل بصفة عامة، وشباب المجتمع بصفة خاصة[٦]، ومن ثم تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تطرح هذه القضية وتتناولها بالتحليل والتفسير.
٢. تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها كونها جاءت معاصرة لأحداث سياسية سريعة التحول والتعقيد، وفي ذات الوقت مرتبطة بالجرائم السياسية والمعلوماتية والتي لها تأثيرات

سلبية على انتماء الشباب. ومن ثم تحاول هذه الدراسة تناول هذه القضية فى إطار السياق السياسي العام.

٣. تناولت غالبية الدراسات العلمية الجرائم السياسية والمعلوماتية بشكل منفرد وفي ذات الوقت عالجت دراسات أخري قضايا الانتماء والهوية والمواطنة بشكل منفصل عن الجرائم السياسية والمعلوماتية.

وعلي هذا اكتسبت الدراسة الراهنة أهميتها كونها حاولت الكشف عن *مدى الإرتباط بين القضيتين* من خلال التعرف على تأثير الجرائم السياسية والمعلوماتية على انتماء الشباب للوطن وذلك من خلال بيانات إمبريقية مستمدة من مجتمع الدراسة متجاوزة فى ذلك مجرد التنظير الذي اقتصرت عليه أغلب الدراسات فى هذا الصدد.

ثانياً:أهداف الدراسة:

تسعى الدراسات الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١. التعرف على أنماط تهديدات الإجرام السياسي المتبادل بين الدولة والشباب.
٢. كشف أنماط تهديدات الجرائم المعلوماتية المتبادلة بين الدولة والشباب.
٣. التعرف على مدى الإرتباط بين الإجرام السياسي والمعلوماتي على قضية الانتماء لدى الشباب.

ثالثاً:تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: "هل ثمة علاقة ارتباطية بين تهديدات الإجرام السياسي والإجرام المعلوماتي وبين قضية الانتماء المعاصر لدى الشباب؟ وهل يمكن النظر إلى هذه التهديدات السياسية والمعلوماتية فى علاقتها بانتماء الشباب لوطنه بوصفها متغيراً مستقلاً وتابعاً فى آن واحد؟".

وينبثق عن التساؤل الرئيسيمجموعة من التساؤلات الفرعية:

١. ما خصائص هذا الشباب (عينة الدراسة)؟ وانتماءاته الأيديولوجية؟ وما شكل العلاقة الراهنة بين الشبابوالدولة؟وما هي أنماط الممارسة المتبادلة بينهم؟ وما شكل أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء داخل المجتمع عند كل منهم كل على حدة؟ ولماذا؟
٢. ما أبرز صور تهديدات الإجرام السياسي التي تمارسها كل من الدولة والشباب؟ وما تأثيرها على قيمة الانتماء لدي الشباب من جانب وتهديدها لاستقرار الدولة من جانب آخر؟
٣. ما أهم أنماط التهديدات المعلوماتية التي تمارسها الدولة ضد الشباب من جانب؟ وصور الجرائم المعلوماتية التي يرتكبها الشباب ضد الدولة من جانب آخر؟ وما حدودها الجنائية؟ وتأثيراته السلبية على روح الإنتماء؟ ومخاطره الأيديولوجية؟

٤. كيف يمكن القضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي المتبادل بين الشباب ومجتمعه لتعميق قيمة الانتماء؟ وما آليات ذلك؟
٥. ما السبل نحو تعميق قيمه الانتماء لدي الشباب وزيادة وعيه؟ وما هي الحلول لتفادي تصادم الدولة مع الشباب وجذبه للتعاون معها والعمل فى إطارها لاستقرار المجتمع وتجنيبه ضعف انتماء شبابه فى سبيل تقدمه وتنميته؟

رابعاً: المنهج والأدوات:

تستند الدراسة الراهنة إلى المنهج والأدوات الآتية:

١. منهج الدراسة:

فى إطار التساؤل الأساسى الذي انطلقت منه هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تسعى الدراسة من خلاله إلى التعرف على مدى تأثير تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي على قضية الانتماء بكافة صوره لدى الشباب فى مجتمع الدراسة.

٢. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على (استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات (من عينة الشباب)، بجانب دليل المقابلة (لجمع البيانات من الخبراء الأمنيين والتقنيين)، وبعض السجلات رسمية). وإنطلاقاً من مبدأ اللياقة المنهجية تم تقسيماستمارة الاستبيان إلى عدة محاور تبعاً للأهداف المطروحة لهذا البحث، وقد تم الانتباه عند صياغة الاستمارة ومحاورها؛ إلى قابليتهالحصر كل المعلومات المطلوبة، وتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها، وتصميم أسئلة متنوعة (منها ما يتصل بالحقائق، ومنها ما يتصل بالاتجاهات،ومنها مايهدف إلى التعرف على أنماط الممارسات والعلاقات المتبادلة والرؤي المستقبلية)، وتم مراعاة ترتيب تسلسل الأسئلة وَفْق ترتيب تساؤلات البحث والتتابع الزمني للأحداث، وقد شملت الاستمارة أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة، لرصد تصورات أفراد العينة (من الشباب)لصور تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي وتأثيراته المتباينة على قيمة الانتماء لدى الشباب فى محافظة الأقصر، وقد تضمن الاستبيان ٤٧ تساؤلاً، ودليل المقابلة ١٥ تساؤلاً، علاوة على التساؤل الخاص بخصائص العينة المأخوذة، وقد توزعت تساؤلات الاستمارة على خمسة محاور رئيسية تصطف تحتها أسئلة فرعية تقترب من أهداف البحث، وهي كالتالي:

المحور الأول: الخصائص والانتماءات الأيديولوجية للشباب.

المحور الثاني: الشباب والدولة، بين العلاقة والممارسة والأزمة (أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الإنتماء).

المحور الثالث: صور تهديدات الإجرام السياسي المتبادل بين الدولة والشباب، بين النمط والتأثير الانتمائي.
المحور الرابع: أنماط التهديدات المعلوماتية بين الدولة والشباب، وتأثيرها على روح الإنتماء.
المحور الخامس: آليات القضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي، وسبل تعميق الإنتماء.
- وعند تحليل البيانات المستقاة من استمارة الاستبيان -كأداة رئيسية لجمع البيانات من الشباب- تم مزج البيانات المستخرجة من دليل المقابلة (المخصص لعينة الخبراء الأمنيين والتقنيين) فى المحاور سابقة الذكر، طبقاً للياقة المنهجية فى التحليل بين المستخرجات الكمية والكيفية لعرض الاستنتاجات بصورة موحدة ومرتبة، والبعد عن العرض التجزيئي للدراسة، فجاء تحليل مخرجات البيانات الميدانية من الاستبيان ودليل المقابلة فى إطار المحاور الخمس سالفة الذكر.

خامساً:مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للدراسة الراهنة فى محافظة الأقصر وعدد من مراكزها، جامعة القاهرة، وجامعة جنوب الوادي بقنا.
- المجال البشري: أجريت الدراسة على مجموعة من عينة من الشباب أصحاب التوجه السياسي والتقني (ذكور وإناث)، وعدد من الخبراء الأمنيينوالسياسيين وبعض المسؤولين الأمنيين، وعدد من الخبراء التقنيين.
- المجال الزمني: امتد من يناير ٢٠١٧إلى شهر ديسمبر ٢٠١٧، أُنفقت فى الاطلاع المكتبي والمعالجة الميدانية لمشكلة الدراسة وتحليل البيانات وكتابة التقرير النهائي.

سادساً: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى أربعة مفاهيم أساسية تتمثل فى الآتي:

١. مفهوم علم الإجرام *Criminology*:

تعرف "إيرينا مارتشوك*Iryna Marchuk*"مفهومالإجرام بأنه "فعل ضار اجتماعياً يخالف القيم المحمية من قبل الدولة، وتحظرها نصوص القانون، وتقوم النيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ضد هذا السلوك غير الأخلاقي بفعل ضغوطات الرأي العام". وترى "إيرينا" أنه يجب عدم الخلط بين مفهوم الإجرام والفجور، لأنه ليست كل الأعمال الإجرامية غير أخلاقية تبعاً للسلطة التقديرية لكل دولة، فيضوء التأثيرات السلبية للجريمة على المجتمع(٧). فيما ربط "دوبروشنا جسيك*Dobrochna Wójcik*" مفهوم الإجرام بالتغير الاجتماعي حيث عرفه على النحو التالي "تلك العمليات السلبية التي يقوم بها بعض الأفراد داخل المجتمع بشكل عنيف أو خفي وتؤثر على جميع أفراد المجتمع، ممارسةً وعلاقات، فى

أوقات التحولات والتغيرات الاجتماعية أو فى مجتمعات ما بعد الحداثة[٨]". حيث أكد "جيسك" من خلال مفهومه على تأثير تلك التغييرات فى ثقافة المجتمع المحلية وتبدل بعض القيم الإيجابية إلى تفاوت اجتماعي وإقصاء بفعل التغيرات الثقافية الناتجة عن العولمة وتقنيات الثورات المعلوماتية.

كما يعرف "لاري سيجلLarry J. Siegel" الإجرام سوسيولوجيا بأنه " انتهاك القانون بسلوك إجرامي خطير، بسبب دافع يحفز المجرمين (خصوصاً المحترفين) لارتكاب سلسلة من الجرائم داخل أو خارج المجتمع، بما يمتلكونه من مهارات إجرامية عالية، وقدرات مالية كبيرة، وقوة بدنية وبراعة فى التنفيذ". وهذا المفهوم يشير إلى دوافع الإجرام التي تحدث بفعل العوامل الإقتصادية والسمات الشخصية لمرتكبي الإجرام ويشير إلى الخبرة والتعلم واستخدام التقنيات الفنية العالية، عادية أو إلكترونية[٩].فيما ترى "ساندي تايلور Sandie Taylor" أن الإجرام هو عبارة عن "الخروج عن الطريق القويم الذي حددته قيم المجتمع، والقانون، والدولة، نتيجة خلل فى التنشئة الاجتماعية للأفراد، لبناء فرد لديه سلوك ملتزم تجاه شركائه فى المجتمع، ومحافظ على أخلاقيات مجتمعه من جيل إلى جيل، دون الترنح بطريقة مخالفة للقوانين الموضوعة من قبل الدولة" [١٠].

٢. مفهوم الإجرام السياسي ***Political - Crimes*:

يعرف قاموس "سيج لعلم الإجرام" مفهوم الإجرام السياسي بأنه " نمط من الجرائم يختلف أيديولوجياً عن الجرائم الاعتيادية من حيث السياق والدوافع والآليات، فكل جريمة سياسية هي انتهاك للقانون الجنائي، المستمد من العملية السياسية فيظل نظام قيمي مستقر". فعلي سبيل المثال يعد العنف والتطرف الديني من أهم أنماط الجرائم السياسية، كما أن الجريمة السياسية تتخذ شكلين أساسيين: الشكل الأول (الجرائم السياسية التي ترتكبها الحكومة)، والشكل الثاني (الجرائم السياسية الموجهة ضد الحكومة)[١١].

كما يعرف "داون روثDawn Rothe" الإجرام السياسي بأنه " تلك الجرائم البشعة التي ترتكب ضد البناء الاجتماعي والسياسي من قبل الدولة أو ضدها، من خلال علاقات مركبة ومشوهه بين الأفراد والدولة، والتي من خلالها قد تسمح بنشوب فوضى فى وقت من الأوقات". أو هي "تلك الجرائم المتبادلة بين العاصمة وبعض المنظمات حول أيديولوجية متناقضة وتباين فى الرؤى والاستراتيجيات". وقد يظهر هذا النمط من الجرائم إبان عولمة مصالح رأس المال داخلياً وخارجياً، ومن أهم أنماطها: جريمة الدولة، جريمة الرأي، جرائم ذوي الياقات البيضاء، وجرائم الكيانات السياسية ذات الأنشطة الضارة التي قد تنتهك القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من خلال ممارسات وسياسات ضارة وتكييف هيكلي لا يراعي المصالح العامة[١٢].

***والدراسة الراهنة تعرف الإجرام السياسي اجرائياً بأنه*: تلك الإنتهاكات المتبادلة بين بعض من الشباب المصري وسلطة الدولة، ومن أهم صورها: العنف الصلب والناعم بعد عام ٢٠١١/٢٠١٣ فى مصر.**

٣. مفهوم الإجرام المعلوماتي *Cyber - Crime*:

توضح"سوزان جورج برينرSusan W. Brenner"مفهوم الإجرام المعلوماتي بأنه "نمط مميز من الجرائم التقليدية، حيث إنها تقع فى دائرة جرائم الإنترنت بشكل كبير، وأنها قادرة على تهديد قدرة المجتمع على الحفاظ على النظام العام، كما أنها تعزز من بعض الأنشطة الضارة ضد المؤسساتية، ويعمد مرتكبي هذا النمط من الإجرام إلى الانخراط فى سلوك محظور، مستخدمين في إطار ذلك شبكات التكنولوجيا الحاسوبية أداةً ومسرحاً للجريمة. كما أنها نمط متطور من هجرة الجريمة التقليدية إلى الفضاء الإلكتروني لإرتكاب الجرائم القديمة بطرق معاصرة جديدة(١٣).

كما يعرفها "روبرت مورRobert Moore" على أنها "جريمة تنطوي على أدوات الكمبيوتر وشبكة الإنترنت فى نقل المعلومات والبيانات بشكل غير آمن، ومن هذا القبيل سرقة الهوية، التي تنطوي على سرقة المعلومات الشخصية لشخص ما مثل بطاقة الائتمان الخاصة به أو سرقة رقم الضمان الاجتماعي، وهناك العديد من الطرق لارتكاب الجرائم المعلوماتية من أهمها التقنيات الحديثة لجهاز الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، أو اختراق الأقراص المدمجة، واستخدام العديد من فيروسات الاختراق "الهاكرز" مثل فيروس (فلوريدا السوداء، قبعة السيدة، القبعة الرمادية، مفرقعات كلمات السر، الماسح الضوئي المزيل ..) وغيرها"(١٤).

***والدراسة الراهنة تعرف الإجرام المعلوماتي اجرائياً بأنه*: صورالإنتهاكات المتبادلة بين الشباب المصري والحكومة فى مجال التقنيات التكنولوجية الحديثة عبر مواقع تواصل اجتماعي أو مواقع حكومية رسمية، بعد التحولات السياسية ٢٠١١/٢٠١٣ فى مصر.**

٤. مفهوم الانتماء Belonging:

يرى "ارتور بوغنر Artur Bogner" فى تعريفه للانتماء بأنه "عنصر من عناصر المواطنة، يهدف إلى الشعور بالهوية لمجتمع ما، بما يحويه من بعد عاطفي واجتماعي وأمان، وخلق نمط من التقارب بين الجماعات البشرية من جهة ومجتمع يعيشون فيه ويتأثرون به من جهة أخرى، ومن ثم فالأفراد يكتسبون نمط من الانضمام لهوية مجتمعية تكسبهم صفات مشتركة، مثل اللغة والعرق والعضوية، فى ضوء فكرة المشاركة على أساس العيش فى إقليم مشترك، والإقامة فيه جنباً إلى جنب مع العديد من المبادئ الأخرى مثل الحنين إلى العيش

المشترك، فى إطار أمة تبني نفسها بهويات أعضاءها، كوحدات اجتماعية ذات انتماء مكتسب"[١٥].

فى حين تُعرف "كريستينا هيكمانChristina Heckmann" الانتماء بأنه "بناء عقلي يرمز إلى التمثيل القومي، للمكان الذي ولد فيه أسلافنا، وعاشوا فيه، وتم استبدالنا مكانهم حاملين جذورهم الإعتقادية وهوياتهم القديمة بأدوات معاصرة، فالوطن بالنسبة لأفرادهد يؤدي وظيفة هامة فى حياتهم، مثل بث قيم التوجيه والانتماء والإشباع والعطاء، والاندماج الاجتماعي الذي يهتم بآليات التكيف الاجتماعي للفرد داخل المجتمع". كما يرى "ماكلويد" أن مفهوم الانتماء قائم على "شعور الأفراد بالانجذاب لأوطانهم التي ولدوا فيها فى جميع حالاته (الشدة والرخاء) ويتضامنون مع قضاياه وتحدياته، فى إطار أن البيت والمجتمع من أجل الشعب"[١٦].

***والدراسة الراهنة تعرف الانتماء اجرائياً بأنه*: مستوى العلاقة الإيجابية بين الشباب المصري ووطنه من ناحية وعلاقته بنظامه السياسي من ناحية أخرى، ودرجة اهتمامه بقضايا وطنه المعاصرة، وسط التقلبات والمخاطر التي يمر بها المجتمع المصري من إرهاب وعنف وأزمات اقتصادية وثقافية وأزمات اجتماعية داخلية.**

سابعاً:المداخل النظرية المعنية بدراسة الإجرام السياسي والمعلوماتي وقضية الإنتماء:

يوافينا التراث النظري لموضوع البحثالراهنبعدد من المقاربات النظرية لكل من مفهوم (الاجرام السياسي،الإجرام المعلوماتي، وقضية الانتماء)، وسوف نقوم بعرضها على النحو التالي:

أ- المقاربات النظرية للإجرام السياسي،وتهديداته المركبة:

تنوعت التفسيرات النظرية التي تناولت الإجرام السياسي، من حيث تناول أسباب الجريمة السياسية والآثار المترتبة عليها والعمليات التي تنتهجها، وكذلك التنبؤ بالظواهر المحتملة الناتجة عن هذا النمط من الإجرام، فيحاول الباحث هنا تناول بعض الرؤي النظرية المناسبة لظاهرة الدراسة الراهنة حول ظاهرة الإجرام السياسي المعاصر فى إطار موضوعات علم الإجرام والعدالة الجنائية من الزاوية السياسية وتأثيراتها المتباينة على قيمة الانتماء. حيث يشير "جيفري إيان روسJeffrey Ian Ross" إلى ضرورة فهم أوسع لـ "ديناميات الجريمة السياسية"،والتي تقودنا إلى أن المجرم السياسي يمر بمراحل متعددة ومتتابعة من الإحباط والانسحاب والتهميش من قبل الدولة قبل ارتكابه هذا النمط من الإجرام، مثل الجرائم العنيفة أو الصلبة ضد الدولة، وهذه المراحل تتطور لحد بلورة هذا الشخص

ليكون ضمن مجرمي الأفعال الكبرى التي يجرمها القانون، ويظهر هذا النمط من الإجرام فى المجتمعات التي تعاني مشاكل سياسية جمة، منها عدم قدرتها على احتواء شبابها، من أصحاب الفكر التحديثي، ويكون نمط الإجرام هنا متبادل بين الدولة من جهة والشباب من جهة أخرى، كما أن الصراعات التكنولوجية الحديثة تخلق آليات ودوافع استخدام العنف المتبادل، وتخلق نمطاً من الفجوة – الفجوة الثقافية- بين الشباب من المعارضين لسياسات الدولة وبين السلطة[١٧].كما يرى "ديفاي نيدDevai Ned"أنه من الصعب فهم الجريمة السياسية بعيداً عن تفسيراتها البنائية والنفسية، فأنظمة الحكم غير الديمقراطية تولد مشاعر سلبية لدى المحكومين وتضعف الثقة فيهم وتصبح جهة طاردة، فتزداد وتيرة الجرائم السياسية، لذا لابد من تعميق عدالة الديموقراطية فى نفوس الناس لمكافحة فاعلة للجريمة السياسية، التي تمثل ناقوس خطر للتغيرات السلبية فى بناء الدولة وخلق جماعات (ميلشيات) هدم، مما يترتب عليه انهيار الدولة، فالاهتمام بالسلوك السياسي للطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة يعد أيضاً من أهم عوامل حماية الدولة من خطر الجرائم السياسية، كما يشير "نيد" إلى أن نظرية التعايش السلمي تعد ضمانة لهذا النمط من الإجرام، كما يساند "نيد" أيضاً ما طرحته النظرية "البنيوية" فى إفتراضها أن أسباب الجريمة السياسية يمكن أن توجد فى البيئة المحيطة أو فى الهيكل السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع، وتساءل حول لماذا يتجه الأفراد إلى منظمات متطرفة إذا ما فشل المجتمع فى احتواءهم، وكيف يشارك مثلث الجريمة (الجاني-الضحية-البيئة الحاضنة) فى خلق تأثيرات سلبية على مستقبل المجتمع المنتمين له[١٨].فيما عرض " فرانك هاجانFrank E. Hagan" نظريته بعنوان "أيديولوجيا الجرائم السياسية" والتي أشار من خلالها أن الجرائم من هذا النوع تكون لها وازع أيديولوجي وأجندة فكرية من قبل القائمين بها ولا تأتي بشكل مفاجئ أو فوضوي غير مدروس، سواء تلك الجرائم التي تكون ضد الحكومة، أو التي تكون الحكومة طرفاً فيها، حيث أن من أمثلة الجرائم السياسية التي ترتكبها الحكومة: الإبادة الجماعية، العنصرية، التجسس، الفضائح المتعمدة للسياسيين، العنف، المبيعات السرية للأسلحة، الفضائح الرئاسية (الجنسية/الخيانة)، الهيمنة والتسلط، وغيرها، كما أن الجرائم السياسية للأفراد لها صفة التبريرية، حيث إن المجرم السياسي لديه دوافع سياسية دفعته لاقتراف مثل هذا الجرم وهو مقتنع بنتائج هذه الجريمة ويبرر أفعاله تبعاً لمعتقداته السابقة على فعله الإجرامي، وهذه الجرائم منها ما هو تقليدي مثل: الخطف، الاغتيال، الابتزاز، السرقة ..، ومنها ما هو معاصر مثل الجرائم الإلكترونية، والتزييف، واختراق الحسابات الحكومية، التجسس الإلكتروني، بث الشائعات، الإرهاب الحديث .. وغيرها، كما يشير "فرانك" أيضاً أنه على الرغم من خطورة الجرائم السياسية التي قد ترتكب من قبل الحكومة أو ضدها، فإنه نادراً ما تعترف بها الحكومة رغبة

منها فى عدم إثارة الفوضى المجتمعية، فالجريمة السياسية فى أي مجتمع ترتكب لأسباب أيديولوجية قد تؤثر فى روح انتماء أفرادها[١٩].فيما أشار"جون بورنيمانJohn Borneman" إلى مدي ارتباط الجرائم السياسية بالسياقات الاجتماعية المعاصرة، فما تشهده المجتمعات من تحولات بنيوية جديدة يلقي بظلاله على اجراءات جنائية حديثة وجرائم سياسية معاصرة تهدد أمن واستقرار المجتمع، حيث ما تشهده المجتمعات من تحولات معاصرة (ثورات، انشاقاقات، مقاومة)يفرض قيود من الظلم وكبت الحريات الفردية، نتيجة محاولة السيطرة على المجتمع من الانفلات والانهيار، وهذا بدوره يشكل بيئة حاضنة لبعض أنماط من الإجرام السياسي الذي يمارسه الأفراد أو السلطة الحاكمة، وقد تبني "بورنيمان" أيضاً بعض آراء "النظرية السياسية المعاصرة" التي تميز بين جريمة الدولة والجريمة السياسية للأفراد، فى ضوء مصالح الدولة أو تحدي بقائها وسعي الأفراد المستمر للتحرر والديموقراطية، وتأطير العلاقات المتبادلة بين الدولة التي تقف أثناء الأزمات فى منطقة غامضة وبين وأفرادها الذين يتخلقون من فئات شتي ومن تيارات متباينة[٢٠].

ب- المقاربات النظرية للإجرام المعلوماتي، ومخاطره المعاصرة:

ويشير"براخا شابيراBracha Shapira" إلى أن جرائم التقنية العليا أو ما يعرف بالجرائم المعلوماتية تتطلب رؤية عميقة لخطورة مثل هذه الجرائم على أمن المجتمعات من التفسخ والانهيار، كما أنها تحتاج إلى نسق جديد من التدريب والتأهيل للأفراد الذين يمارسون مهنة مكافحة مخاطرها وتهديداتها، فهجمات (الهاكرز) من مئات أجهزة الكمبيوتر قد تضع مجتمعاً كاملاً بكافة مؤسساته السيادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحت الخطر، وقد تسبب أضراراً جسيمة لثلثي دول العالم من خلال ما يعرف "هجوم الفيروسات المدمرة" مثل فيروس (التلصص، الاختراق، السيطرة والتحكم، الخداع وغرس الأفكار، المنظومات الاستخباراتية"، كذلك على دول العالم ضرورة اتخاذ كافة التدابير من أجل منظومة دفاع قوية عن طريق التعاون الدولي لمواجهة ما يعرف بـ "الجريمة السيبرانية" والتي تكون مقاومتها من خلال مجموع من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية التي يتم عن طريقهامنع الاستخدام غير المصرح به و سوء الاستغلال واستعادة المعلومات المخترقة والمتحكم فيها من قبل قراصنة الهاكرز، فإرهاب السيبرانية يعتمد بشكل كبير على تجنيد بعض الشباب المحترفين من كافة دول العالم بهدف شن هجمات معلوماتية خطيرة ولها آثار سلبية على الاقتصاد والأمن وحتى قيمة الانتماء لدىأعضاء المجتمع، التي قد تهتز من خلال معلومات وبيانات كاذبة تفت فى عضد المجتمع وتزرع فى أركانه الفتن والأوجاع، والتي بدورها تمكن قيمة الاستبعاد والإقصاء لدي أعضاء المجتمع وبالأخص شبابها، فخطر هذا الإرهاب يزرع السوس ضد البنية التحتية للدول مما يصيبها بالوهن ومن ثم الفشل، من

خلال منصات الفضاء السيبراني والإلكتروني[٢١].كما يري "ديفيد رايتDavid Wright" أن حماية المعلومات والبيانات ضرورة مجتمعية للحفاظ على الاستقرار وحماية الحقوق والمكتسبات، فاختراق الخصوصيات العامة أو الخاصة يتسبب فى مشكلات معقدة ومعرقلة للتناغم المجتمعي والتناسق بين أفرادهـ، لذا اتجه "رايت" إلى خلق نهج جديد يستوعب القدرات التشريعية والتنظيمية والقانونية والتقنيات التكنولوجية، لحماية المجتمع من الثغرات التي قد تطل منها شرور معاصرة تفسد على أعضاء المجتمع توافقهم واتجاههم للنماء، كذلك يشير إلى أن المجتمع الذي يتوفر فيه قدر من الدعم السياسي والمالي للإبتكار التقني يضمن إنفاذ قوانين تمكن المؤسسات الرقابية من تنفيذ مهام تقوم بدورها بحماية المجتمع من الاختراقات التي تدعم بث روح التفرقة والذعر والانقسام بين مكوناته، فالمصداقية والموضوعية التي من المنتظر أن تمارسها السلطة قد تقلل من تهديدات الإجرام المعلوماتي من خلال قانون ملزم، وتوعية مستمرة، أيضاً يسعى المدافعون عن الخصوصية من أفراد المجتمع (الجمهور) لعب دوراً فاعلاً فى مكافحة التدخلات الاستخباراتية المستمرة من قبل الحكومة ووكالات الشركات الكبرى من التلصص والابتزاز، بهدف التحرر والديمقراطية المنشودة[٢٢].فيما ينمط"بيتر روبنسونPeter Robinson" أهم مداخل الجرائم المعلوماتية التي قد تصيب أفراد المجتمع فى انسجامهم وتناغم مكوناتهم، كما تصيب الدولة فى أمنها وتماسكها إلى: مدخلالجرائم البصرية، ومدخل الحوسبة والمحاكاة، ومدخل المعالجة الهندسية للصور، ومدخل الأبعاد التصورية للحوسبة الاجتماعية، وأخيراً مدخل الأنطولوجيا الحاسوبية.كما يوصف "بيتر" الجرائم المعلوماتية بالجرائم التفاعلية مستمرة التحديث، لما تتميز به من تطوير مستمر فى آلياتها وأدواتها، من خلال حزم برمجية معقدة وقابلة للتغير والتطوير والتحديث عن طريق المبرمجين المحترفين فى دول العالم، واستغلال الوسائط المتعددة لخلق صياغات جديدة وحروب إلكترونية متطورة أكثر خطراً وفتكاً، آخذين بعين الاعتبار تقييم كل دولة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، ومدى قابلية هذه المجتمعات على استخدام بيئتها الافتراضية كمنصة ضدها أو فى صالحها[٢٣].

ج- المقاربات النظرية لقيمة الانتماء،وتأثرها بآليات الجرائم المستحدثة:

وضع "يندي غاردنرWendi L. Gardner"رؤية حديثة لنظرية الانتماء داخل المجتمعات تحت مسمي "النظريات الحديثة لانتماء الفرد فيالمجموعة" حيث أشار من خلال هذه الرؤية إلى حاجة الفرد داخل المجتمع لخلق علاقات مع الآخرين لإشباع حاجاته الإنسانية من الاحتماء والسعادة والتواصل، وبهذا ينخرط الفرد بدوائر متعددة من الانتماءات داخل المجتمع الواحد تشكل فى النهاية دائرة كبربوهي دائرة انتماء الفرد لوطنه، بما له من حقوق

وما عليه من واجبات، فى نطاق القبول الاجتماعي لهذا الفرد، وسعي الفرد المستمر للاحتماء من خطر العزلة الاجتماعية التي قد تصيبه بمشكلات فى كافة جوانب حياته، لذا عليه الالتزام بما يفرضه أعضاء المجتمع من التزامات كي يعيش فى ظلها بعيداً عن الانحرافات والجرائم التي قد تضعف من علاقته بالآخرين ومن ثم يتعرض للعزلة المؤقتة (السجن) وبهذا يفقد أهم جوانب انتماءه وهو الانخراط المباشر مع أعضاء مجتمعه فى إطار الهوية القومية الشاملة. وقد ركز "يندي" أيضاً على النظرة النفسية لقضية الانتماء ومقارنة الهوية الشخصية واتساقها أو تناقضها مع الهوية الاجتماعية لخلق سياق مشترك بينهم، وأشار إلى أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تتمثل فى أنهم يعيشون فى علاقات متبادلة ترتكن إلى مفاهيم مثل "الدافع، التفاهم، الخلافات، التشابه، الاحترام، والتباين". كما نبه "فلويد ألبورت" أن الجانب الاجتماعي للناس لا يمكن التغافل عنه، فحاجات الفرد فى تطور وتنامي مستمر وسريع، وحتى الأدوار التي يقوم بها الناس تحكمها معايير مجتمعية يجب المسير فى ظلها، ومن المنطق أن يتكيف الإنسان مع الباقين طالما هو باق على قيد الحياة، وهذا التكيف يكون فى شكل مجموعات سواء هذه المجموعات صالحة أم طالحة، فالعضو هو من يقرر الانتماء وعليه تحمل العواقب[٢٤]. فى حين يرى "تيد روبرت جورTed Robert Gurr" أن التحالفات الشريرة لبعض الأفراد قد تضر بروح الانتماء داخل المجتمع، فشبكات المتشددين من ذوي الأصولية فى بعض المجتمعات قد تفرض هجيناً مشوهاً من الأفكار الهدامة والإقصائية الداعمة لهزيمة الروح القومية، توفر هذه التحالفات تمارس الإجرام بشتى صوره لبلوغ غايتها الأحادية مترنحة بعيداً عن الصالح العام، كما يوفر هذا التحالف استراتيجيات عنف من التمرد والإرهاب نابعة عن فكر أحادي متطرف لا يمت لأعضاء المجتمع بصلة لأنها أفكار عابرة للمجتمعات والحدود القومية، كما أنها جماعات مصالح تتماشى مع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود القائمة. وغالباً ما تنشأ هذه التحالفات غير المقدسة فى رحم الدولة التي تشرف على الفشل والتفكك فى ظل التحولات الكبرى، وغالباً ما تضعف الصلة بالأوطان ويصبح التشرذم والتحالفات الفاسدة بديلاً لقيم الانتماء، كما يساعد ظهور هذه الأيديولوجيات المخالفة لنسق المجتمع سياسات الحكومة الفاشلة التي تدعم اللاعدالة الاجتماعية بكافة صورها والحرب والصراع، فيتجه سلوك هذه الجماعات إلى الانحراف والعلاقات غير القانونية، وتنمط أفعالهم بالتصرفات الإجرامية[٢٥].

فيما يشير "ديفيد جارلاندDavid Garland" إلى وجود علاقة ارتباطية بين انخفاض قيمة الانتماء لدى بعض الشرائح الاجتماعية (الطبقة الدنيا) وبين تعامل الدولة معها، حيث تتجه هذه الشريحة إلى تعمد البعد عن النسق المجتمعي القانوني مكايدةً للدولة التي تهمشها ولا تسعى لتحقيق متطلبات عيشها، وذلك من خلال الانحرافات وارتكاب الجرائم مثل السرقة والعنف والشغب، وصولاً إلى معاندتها الفكرية والانسحاب من كافة فعالياتها، آخذةً فى

اعتبارها أن مثل هذه التصرفات الإجرامية تمثل نمطاً جديداً للمعارضة الفعالة وتحدياً مهماً للمؤسسات غير العادلة، سواء كانت هذه المؤسسات سياسية أو اقتصادية، ومحاولة منها لإيصال صوتها للسلطة الحاكمة أنها ليست شريحة دنيئة يجب الخجل منها[٢٦].كذلك أشار "جويل مجدالJoel S. Migdal" إلى الواقع الاجتماعي والسياسي للدول وتأثيره فى زيادة أو ضعف الانتماء عند أعضاء هذا المجتمع وخصوصاً فئة الشباب، حيث وضح أن لكل دولة فضائها السياسي وحدودها الأيديولوجية التي تختلف عن غيرها، وهذه الخصوصية تكسب كل مجتمع حالة فريدة يلجأ أعضاؤه إليها بشكل مستمر،وينتمون داخل نسقها. وحذر "مجدال" السلطة الحاكمة من سوء التعامل مع التكوينات الاجتماعية -مع تباينها- حتى لا يفقد الأفراد الثقة فيها ويتوجهون إلى فضاءات أكثر ملاءمة وبالتالي تفقد الغالبية العظمي حس الانتماء لهوية الدولة، وعلى القائمين على السلطة تبني قواعد خلاقة لتنظيم حياة الناس ومساعدتهم على التكيف داخل النسق المحلي دون اللجوء للأنساق الخارجية بديلاً عنها.فتقيد الدولة الشعور العام للأفراد يزيد من تنافر الأفراد، ويتقاطع مع روح الانتماء داخلهم، فيتجه الأفراد إلى أفعال يزعمون أنها نضالات-قد تكون جرائم قانونية- ومطالب لتحقيق تكيفهم. كذلك أفرد "مجدال" مساحة من الحوار حول ضرورة تبني الدولة لبرنامج اجتماعي معاصر يجذب الأفراد ويمزجهم فى هويته المحلية حتى لا تتحلل الهويات الوطنية وتتحول إلى مسوخ متخلقة من العديد من الهويات والانتماءات، فإعادة هيكلة أيديولوجيا الدولة بما يتماشى مع تحولات العصر يكسب المجتمع الفرصة تلو الفرصة مع التحديات الخارجية، فثمة العديد من الممارسات والمواجهات العلنية والخفية (عبر الاستخبارات التقنية) المرتبطة بجهود تفكيك الحدود التقليدية وتشويه مفهوم الإنتماء، فالمهاجر على سبيل المثال الذي قدم إلى أوروبا يشعر بمعاملة تمييزية داخل مجتمعه لذا قدم على طلب الهجرة. فالتنظيم المدني داخل الدول يساهم فى خلق انتماء عام بصيغ معاصرة تحقق للأفراد حاجاتهم الحياتية والأيديولوجية[٢٧].

-*<u>استنتاجات نقدية</u>*:أن المقاربات النظرية والفلسفية لموضوع تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي قد أوضحا مدى تأثيرهما على روح الانتماء لدى أفراد المجتمع، حيث أشارت هذه المقاربات لأهمية بالغة وهي "أن تهديدات الجرائم السياسية والمعلوماتيةتؤثر على روح الانتماء لدى أفراد المجتمع حيث تسير بسلسلة منظمة من التحولات فى الهوية الفردية تبدأ بالاستبعاد ثم الانفصال عن الواقع المجتمع (الاغتراب) ثم فقدان الشعور بالانتماء للوطن اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً وثقافياً،ومن ثم تتعدد صور هذه التهديدات تبعاً لظروف المجتمع والسلطة الحاكمة والمناخ السياسي القائم، حيث يلجأ الأفراد (خصوصاً فئة الشباب) إلى النزوع إلى حالة غير قانونية للتمرد وتوصيل رأيه والمعارضة العنيفة (الصلبة من خلال الإجرام السياسي – الناعمة من خلال الإجرام التكنولوجي)،

وتكون بذلك الدولة مسئولة أيضاً ومرتكبة نفس أنماط الجرائم بشكل تبادلي".كما أن هذه المقاربات ألمحت إلى الطريق السليم لكيفية تجنيب المجتمع شرور هذه التهديدات على التوافق والانسجام المجتمعي فى ظل التحديات الراهنة والتحولات المعاصرة، وتفويت الفرصة على بلوغ المجتمع إلى حافة الهاوية والتنازع والتشرذم والمعارضة السلبية، فى ضوء صياغة مجتمع من مكونات ترنو بفخربانتمائها لوطنها بشكل جوهري وصادق بعيداً عن المزايدات والتجمل الزائف.وقد أوضحت المقاربات النظرية أيضاًالسبب الخفي الذي يعزي وراءه ارتكاب مثل هذه الجرائم سواء من قبل الدولة أو من قبل بعض أفراد المجتمع، وهو الانتقام من مشكلات مركبة يعاني منها كلا الطرفين داخل المجتمع، حيث تمثل الدافع والأساس فى رد فعل السلوك الإجرامي الذي يؤثر سلباً على قيمة الانتماء (الوظيفي والبنائي)، نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والدولةمما ينتج عنه خلل وظيفي واجتماعي وفكري وقيمي، مما يشكل خطراً على قيمة الانتماء بشكل عام والهوية الفردية بشكل خاص. ومن هنا قد تكون جملة هذه الحقائقالنظرية هي ما شجعت الباحثين والمفكرين فى العلوم السياسية والجنائية إلى تناول هذا الموضوع بشئ من الدراسة، كلاً من جانبه وفق طبيعة مجالاته وأدواته وظروف مجتمعه وتوصيفه لقيمة الانتماء عند مكونات البنية الاجتماعية.

ثامناً: الإطار التصوري للدراسة:

بالنظر إلى المداخل والمقولات النظرية سالفة الذكر والمعنية بدراسة الجرائم السياسية والمعلوماتية، يلاحظ أن كلاً منها طرح تصور معين فى فهم وتحليل تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدي الشباب. فمدخل "ديناميات الجريمة السياسية" يرصد العلاقة الارتباطية بين آليات الإحباط والانسحاب والتهميش من قبل الدولة تجاه الأفراد في ظهور أنماط الجرائم العنيفة أو الناعمةداخل المجتمع. فى حين يرى مدخل "أيديولوجيا الجرائم السياسية" أن الجرائم السياسيةلها مبرر أيديولوجي وأجندة فكرية.كذلك يؤسس مدخل "جرائم التقنية العليا"أن الجرائم المعلوماتية تتطلب رؤية عميقة لخطورة مثل هذه الجرائم على أمن المجتمعات من التفسخ والانهيار. كذلك ترصد بعض المداخل النظرية مثل (مدخل الجرائم البصرية، ومدخل الحوسبة والمحاكاة، ومدخل المعالجة الهندسية للصور، ومدخل الأبعاد التصورية للحوسبة الاجتماعية، ومدخل الأنطولوجيا الحاسوبية)علاقة الجرائم المعلوماتية بمستوى المهددات التي تعوقالمجتمع فى انسجامه وتناغم مكوناته وفي أمنه.وأخيراً تناولمدخل " إنتماء الفرد ضمن مجموعة" إلى حاجة الفرد داخل المجتمع لخلق علاقات مع الآخرين لإشباع حاجاته الإنسانية

التي تتمثل في الاحتماء والسعادة والتواصل، وبهذا ينخرط الفرد بدوائر متعددة من الانتماءات داخل المجتمع الواحد، والتي بدورها تشكل فى النهاية دائرة كبرى، وهي دائرة انتماء الفرد لوطنه، بما له من حقوق وما عليه من واجبات.

والواقع أنه على الرغم من أن كل مدخل من هذه المداخل قد أثري النظرية السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الإجرام السياسي والمعلوماتي، إلا أن هذه المداخل جميعاً تمثل معالجات جزئية ومن ثم فإن الموضوعية فى التحليل الدقيق تقتضي الارتكاز إلى النظرة الشمولية التي تراعي كافة الأبعاد والمتغيرات التي طرحتها هذه المداخل جميعاً.

تاسعاً:الدراسات السابقة:

نستعرض فى هذا المحور بعضاً من التراث البحثي الإمبريقي الذي تناول موضوع تهديدات الجرائم السياسية والمعلوماتية وقضية الانتماء عند الشباب، كي نقف حيث انتهى الآخرون حولالتهديدات والعلاقات والتأثير بين القضيتين ومجالهم العام، لذا سوف نعرض هذه الدراسات فى تصنيف، ونقسمها إلى ثلاثة محاور، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الإجرام السياسي بين الشباب والدولة (التهديدات والعلاقات والتأثير):

أجري "فيوسن سيوتاينFeusen Seutain" دراسة بعنوان "الشباب والعنف" داخل جامعة هاستيب، وقد نشرت هذه الدراسة ضمن الورقات البحثيةلمؤتمر"العنف السياسي: والجرائم المنظمة، الإرهاب، والشباب"؛ حيث يشير "فيوسن" فى دراسته إلى أن الشباب اتجهوا بشكل سريع لارتكاب العنف السياسي ضد بعضهم من جانب وضد الدول على الجانب الآخر، حيث أدت عوامل اجتماعية ونفسية إلى تورط هؤلاء الشباب فى مخاطر أعمال العنف من خلال تطوير برامج جديدة منها ميداني ومنها ما هو تقني (إلكتروني)، حيث إن الخصائص النمائية للشباب فى ضوء التحولات الجديدة على المجتمعات تتطلب تدابير معاصرة وجديدة لمواكبة ما يصبو إليه الشباب من حاجات مشروعة حتى لا يرنو إلى الممارسات غير المشروعة، فالتغييرات التي تصيب الشباب فى فئاتهم العمرية تشكل تغيرات متباينة فى علاقاتهم وأنماط تفاعلهم مع الآخرين، حيث ينتاب بعض الشباب العديد من الصفات التي تعبد لهم الطريق للتورط فى بعض أعمال العنف مثل: عدم الاستقرار العاطفي، ضعف القدرة على السيطرة على الانفعالات، غموض فى هوية القدوة المنشودة، الحاجة للشعور بالقوة، نقص الخبرة، تحديات تنمية الذات والهوية الفردية، والحاجة إلى زيادة

الثقة بالنفس والالتزام بالمثل العليا للمجتمع. وعلي الرغم من أن هذه الخصائص تعد من المميزات الطبيعية لفترة الشباب إلا أنها تعلب دوراً محورياً لكي يصبح الشاب عنيفاً أو كونه ضحية للعنف من قبل الدولة للسيطرة على سلوكه المنحرف، وقد رصدت الدراسة أيضاً أن من عوامل تغذية روح العدوان لدى الشباب: الاستخدام غير الآمن والمنحرف للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنت، وكذلك القدرات السلبية لخيالهم وإبداعهم. لذا على المجتمع الذي يريد الحفاظ على شبابه واندماجه فى مكونات المجتمع أن يراعي التحولات الثقافية والمعرفية لشبابه، والتي تخلق نسقاً مشوهاً من الثقافة المتبعة التي تعد مصدر رئيسي للارتباط والقلق والتهديد فى تقرير المصير الخاص بتطوير الذات لدى الشباب واحترام حريته. بالإضافة إلى عوامل الخطر التي قد يعاني منها الشباب فيالمجتمع مثل: ضعف الفرص الاقتصادية، الفقر، تمزق الأسرة، الانسحاب من المشاركات المجتمعية .. وغيرها، فعلى القائمين على السلطة توخي الحذر والحيطة من هذه الثغرات، وعليهم قيادة الشباب بشكل فعال، وخلق برامج وقائية من خطر الجرائم السياسية وخصوصاً العنف الذي يؤثر على قيم الأفراد وأهمها الهوية، من خلال وسائل الإعلام والتوعية، وترصين العلاقة بين الدولة وثقافة الحاسوب بهدف تعزيز العلاقات الإيجابية المستقبلية مع الشباب[٢٨].

فيما قسّم "أسامة بدر الدين" الإجرام السياسي إلي طائفتين من خلال دراسته التي جاءت بعنوان (علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي والسبل القانونية لمكافحته)، جرائم سياسية خالصة وجرائم سياسية نسبية، فالجرائم السياسية الخالصة هى تلك الجرائم التي ترتكب ضد الدولة بوصفها هيئة سياسية، بحيث يقتصر ضررها علي الصالح السياسي العام للدولة وفي نفس الوقت لا تحتوي على أي عنصر من عناصر الجريمة العادية، أي أنها لا تصيب المصالح الخاصة وإنما يقتصر ضررها فقط علي الصالح السياسي العام للدولة، ويتم التعرف على هذه الجرائم من خلال التعرف علي حقيقة الباعث أو الهدف لدى الجاني، أما الجرائم السياسية النسبية فيمكن تعريفها بأنها (تلك الجرائم التي يقع الاعتداء فيها علي حق فردي ولكن بدافع سياسي، أو يتم ارتكابها أثناء اضطراب سياسي) فالأصل في هذه الجريمة أنها عادية، ولكن ما يميزها هو الدافع أو الباعث السياسي أو زمن ارتكابها في حالة حدوث إضطراب سياسي. ومثال النوع الأول: عمليات الإغتيال السياسي لأنها تعتبر جريمة عادية من حيث عنصرها المادي، ولكن مساسها بالنظام السياسي حوّلها لجريمة سياسية، ومثال النوع الثاني: جرائم النهب التي تتم أثناء حدوث الاضطرابات السياسية[٢٩]. كذلك أشار "حسينتوفيق"في دراسته بعنوان (ظاهرة العنف السياسي فى النظم العربية)الي انتشار جرائم العنف السياسي في العديد من النظم العربية، والتي أدت بدورهاإلى العديد من التداعيات السلبية التي تتركها هذه الجرائمعلي الاستقرار السياسي والتنمية، وأنه نظراً إلى ذلك تأتي

أهمية دراسة موضوع العنف السياسي في النظم العربية التي تضمنتها الدراسة في هذا الإطار والتي سعت إلى الأمور التالية: ١-رصد وتحديد أشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً في النظم العربية، وتفسير ذلك. ٢-تحديد معدلات تكرار أحداث العنف السياسي ودرجات شدتها في النظم العربية؛ مع المقارنة بين تلك النظم من زاوية تزايد أو تناقص العنف السياسي من حيث الكم والكيف. ٣-رصد وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم الغربية خلال فترة الدراسة. ٤-رصد وتتبع اتجاهات حركة العنف السياسي فيما بين النظم العربية، ومن هذا المنطلق يمكن رسم خريطة للعلاقات العربية-العربية، وتحديد بؤر ومصادر واتجاهات التوتر والصراع في المنطقة العربية. ٥-تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين العنف الرسمي والعنف غير الرسمي في النظم العربية. ٦-أخيراً، تفسير ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمن علاقات ارتباطية (إيجابية وسلبية) بين العنف السياسي وعددٍ من المتغيرات الأخرى المفسرة له. وهي: التنمية الاقتصادية، وعدم العدالة التوزيعية، وعدم التكامل الوطني، والتبعية الاقتصادية[٣٠].

فيما وضحت "ناتاليا إرمينا Natalia Eremina" فى دراستها "التطرف اليميني فى أنظمة الحزب والسياسة فى الدول الأوروبية" أن الجرائم السياسية تنتجها الدولة بالتعاون مع بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة، وبعض الجماعات التي تتبني الأيديولوجيات القومية والخطابات السياسية المتطرفة، والتي تمثل خطراً على كل من المجتمع والدولة فى ذات الوقت، والتي تمثل تهديداً ضد السلام والأمن الإنساني، فجرائم الحرب والعدوان والعنصرية واللاعدالة داخل المجتمع تزعزع قيم الانتماء عند بعض الأفراد وخصوصاً الشباب، الذين يلجأون إلى اتخاذ الكره والعدوان خط دفاع عن حقوقهم المنهوبة. فتتشكل الجماعات الإجرامية بشكل منظم تحت حماية الدولة القمعية، التي تقدم الأرض الخصبة لهذه الجماعات، وتؤثر سلباً فى علاقة السلطة السياسية بالبنية الاجتماعية للدولة. كذلك نبهت "ناتاليا" أنه لا يجب فصل الجرائم السياسية عن الجرائم التقليدية، لتشابكها مع بعضها البعض فى العلاقة والممارسة والتأثير، فهي جرائم ضد النظام الدستوري القائم سواء من قبل القائمين على السلطة أو بعض الجماعات المنحرفة داخل المجتمع. فعلي سبيل المثال تشكل الفيدرالية الروسية نتاج دستور الاتحاد الروسي الذي يرى أن الجرائم السياسية تشكل تعدياً صارخاً على القانون الاتحادي للدولة، ويجب اتخاذ أقصى العقوبات التي ينص عليها القانون لما له من تأثير عميق على الهويات الوطنية[٣١].

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الإجرام المعلوماتيبين الشباب والدولة، بين المخاطر والأدوات:

أشار"كيث جيلبرتKeith Gilbert" فى دراسته بعنوان "التحقيق فى الجرائم المتصلة بشبكة الحواسيب" إلى تطور الجريمة الإلكترونية من حيث وسائل وأدوات هذا النمط من الجرائم مع تقدم العصر الرقمي، لكن لم تتغير الدوافع الإجرامية فى ذات الوقت، حيث إن لهذه الجرائم العديد من تأثيرات عميقة على المجتمع والدولة، ومن أهم هذه الجرائم الرقمية التي قد يرتكبها بعض الهواة ضد مؤسسات الدولة أو ضد المجتمع برمته، مايلي: ١. خلق بعض البرمجيات الخبيثة لارتكاب هجمات مستهدفة مؤسسات بعينها أو هجمات عامة ٢. مهاجمة بعض مؤسسات الطب الشرعي للحواسيب لعمل أعطال فى النظام العام يهدف لاستئصال بعض الجرائم والحوادث، التي فى طور التحقيق الجنائي أو السياسي ٣. اختراق شبكة الإنترنت والمواقع الرسمية للدولة أو مؤسسات العدالة الجنائية لتنفيذ خطط تهدف للتضليل الرقمي والسياسي والاقتصادي للدولة. كما يرى "كيث" أن آليات هذه الجرائم المستحدثة قد تؤثر بشكل مباشر فى الهوية الفردية والوطنية وانتماء بعض الشرائح المهمة للمجتمع وفي مقدمتهم الشباب، لذا يجب على القائمين على رقابة وإنفاذ القانون والعدالة زيادة التركيز على مفهوم "المطاردة الإلكترونية" للأفعال الإجرامية، وتقييم مسرح الجريمة الإلكترونية، من خلال تحديث الأدوات المستخدمة من قبل الفاحص الرقمي للهجمات الجنائية، وزيادة مساحة التحقيق الرقمي على الشبكة، لدحض الأعمال التي تؤثر على قيم الانتماء بشكل عام. وقد عرض "كيث" بعض أنواع البرامج الخبيثة التي يستخدمها المجرمون للتضليل أو التجسس أو نشر الشائعات داخل الدوائر المجتمعية العليا أو العامة كما يلي: (فيروس أحصنة طروادة: ووظيفته التجسس وسرقة الإيميلات، الفيروسات المعدية: ووظيفتها تعطيل عمل الأجهزة الرئيسية، فيروس الشبح والرفيق والمتعدد: ووظيفتها الإخفاء وسرقة الملفات والإستخبار، فيروس المحرك والكشف والماسح الضوئي: ووظيفته نسخ ملفات وأوامر وعمل نسخ للأرقام السرية، فيروس القنبلة: ووظيفته تدمير محتويات الأجهزة وشل الأنظمة الرقمية، فيروس كود ورج: ووظيفته بث برامج الخوف والرعب والحرب النفسية .. وغيرها)[٣٢].

في حين يعتبر"ماجد بن كريم" في دراسته بعنوان (الركن المادي في الجرائم المعلوماتية) بأن الاعتداء الذي يقع على البيانات بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في العالم الافتراضي هي تحاكي نفس مسرح الجرائم التقليدية التي تقع في العالم الواقعي، باختلاف المسرح الذي تقع فيه الجريمة، وأن الركن المادي في الجريمة المعلوماتية هو الركن الأساسي الذي يتم الأخذ به لإثبات وقوع الجريمة، فلابد للجريمة المعلوماتية من سلوك جرمي ونتيجة ورابطة سببية، كما أن السلوك الإجرامي لكل جريمة في الجرائم المعلوماتية لها صور متعددة للنشاط الإجرامي فيها،وكل جريمة لها طابع خاص في الفعل الذي يرتكبه الجاني، لذا على الدولة العمل على سرعة استصدار لائحة تنفيذية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لضمان دقة تنفيذه وعدم التوسع فيه، وتوضيح صور السلوك الجرمي في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بطريقة تكفل فهمها من قبل الأجهزة التنفيذية والقضائية وأفراد المجتمع،بهدف إزالة البس في تفسير بعض ألفاظ الصور التي تأخذ أكثر من شكل[٣٣].كما أشار "محمد عزت" في دراسته بعنوان (الجرائم المعلوماتية الماسة بالحياة الخاصة) إن المواجهة الفعَّالة لكافة صور الجرائم المعلوماتية خاصة الواقعة منها على الحياة الخاصة، تتطلب استنفار كافة الجهود على كافة المستويات، وذلك من خلال اضطلاع الأجهزة الوطنية والدولية بتطبيق مفهوم الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية التى تُمَكِّنها من امتلاك مهارات ومقومات المواجهة للتطور المتسارع للإجرام المعلوماتى، فضلاً عن تعميق دور الشراكة المؤسسية والمجتمعية من خلال اضطلاع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بدورها المحورى في عقد الندوات والمؤتمرات، بُغْيَة التوصل لحلول جذرية تعتمد على وسائل متطورة لمواجهة ذلك الإجرام الداهم[٣٤].

كما لجأ "محمود الماس" في دراسته بعنوان (أساليب المجتمعات في تحقيق أمن المعلومات ومواجهة الجرائم المعلوماتية) الي تقصي أساليب مواجهة العنف المعلوماتي المؤدي للجرائم المعلوماتية من خلال تجربة مرافق المعلومات بالمملكة العربية السعودية وما اتخذته المؤسسات من التشريعات والإجراءات حيال الجرائم المعلوماتية لمنع هذا التهديد لضمان أمن المجتمع؛ واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيان أعد خصيصاً لأغراض الدراسة، وخضع لإجراءات التحقق من الصدق والثبات، وطبقت الأداة على عينة من دور المكتبات العامة ومراكز المعلومات بالمملكة العربية السعودية وخضعت المعلومات التي جمعت للتحليل باستخدام أساليب الإحصاء الوصفى: بحساب التكرارات والنسب المئوية لتحديد درجة شيوع الممارسات المتعلقة بأمن المعلومات فى المؤسسات موضوع الدراسة وانتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لأساليب أمن المجتمعات لمواجهة الجرائم المعلوماتية فى ضوء النتائج المتحصل عليها[٣٥]. كما وصّفت "أسماء الرويعي" في دراستها بعنوان (الحق في حرمة الحياة الخاصة في مواجهة الجرائم المعلوماتية) طبيعة الجرائم المعلوماتية التي تنتهك الحق في حرمة الحياة الخاصة بالعلمية، وهناك حاجة للبحث المتعمق في هذه الجرائم، والتي نص عليها في قانون العقوبات بصفة عامة، وإفراد قانون خاص للحماية من هذه الجرائم بصفة خاصة، ولقد استهدف البحث تحديد مضمون الحق في حرمة الحياة الخاصة في مواجهة الجريمة المعلوماتية، والتعرف علي خصائص هذه الجرائم، ولتحقيق ذلك استخدم منهج وصفي تحليلي مقارن وذلك بتقديم المفاهيم والمبادئ الأساسية لكل من الحق في حرمة الحياة الخاصة[٣٦].وقد سعى "ناجى هلال" من خلال دراسته بعنوان (التحليل الاجتماعي لجرائم الحاسب الآلي) إلي

التعرف علي طبيعة وخصائص جرائم الحاسب الآلي وأنماطها وسمات مرتكبيها، والعوامل المسؤولة عنها، والأضرار الناتجة عن وقوعها، وقد استندت هذه الدراسة إلي عدة تساؤلات أهمها: ما المقصود بجرائم الحاسب الآلي؟ وأنماطها وخصائص مرتكبيها؟ وإنعكاساتها السلبية؟ واستندت الدراسة إلى*المنهج الوصفي التحليلي* وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج؛ كان من أبرزها أن جرائم الحاسب تتسم بمجموعة من الخصائص مثل: أنها جرائم عابرة للحدود، وصعبة الإثبات، وأنها جرائم ناعمة حيث أنها تعتمد علي الدراية الذهنية والتفكير العلمي المدروس، كما كشفت الدراسة عن تنميط مجرمي الحاسب إلى أربعة أنماط هم: العابثون والقراصنة والمحترفون والحاقدون، كما أن من أبرز سمات هؤلاء المجرمين أنهم من فئة الشباب ولديهم إلمام جيد بالتقنية ويتمتعون بدرجة عالية من الذكاء، وأن حدود الخير والشر لديهم متداخلة [٣٧].

المحور الثالث: الدراسات التي اهتمت بقضية الانتماء والهوية الوطنية للشباب(الممارسة والتحديات):

وضح"أوريك زيمرUlrike Ziemer" من خلال دراسته"الانتماء العرقي، الجنس، والممارسات الثقافية: هويات الشباب فى روسيا المعاصرة" ما ينطوي عليه المجتمع الروسي من مشكلات كبرى فى إدماج هويات الشباب المتنوعة فى سياق اجتماعي متآلف، نتيجة التغيرات الاجتماعية والتي صاحبتها جملة من التحولات الهائلة فى شكل الممارسات الثقافية للشباب المعولم. حيث شغلت مسائل العرق والعلاقات العرقية جزء كبير من المشهد السياسي الروسي فى الآونة الأخيرة لإضفاء نسق من الشعور العام لدى المواطنين بالهوية الوطنية الموحدة، دون أن تسبب الشقاق بين الأغلبية من أصل روسي أو العديد من الأقليات المتعددة والتي تعيش على أرض واحدة، ورسم ملامح متناسقة لهوية روسيا المعاصرة، لتلافي مشكلات عديدة فى قضية الانتماء وخصوصاً الفئة الشابة من المواطنين بسبب سياسات الهجرة وعدم التوافق مع الدولة والتمرد وغيرها. وهو فى حد ذاته اعتراف من قبل الدولة بالحاجة إلى ترتيبات ذات عمق جديد لاحتواء أشكال الممارسات الثقافية والعرقية والسياسية والانحرافية للشباب نتيجة خروقات العولمة المستمرة على النسق المجتمعي الشامل، كما سعت هذه الدراسة إلى اختبار التجربة المعاشة بين الهويات المتفاعلة الناتجة عن الخبرات الثقافية المتعددة بين شباب الأقليات العرقية فى روسيا، وسعيها إلى وضع إطار عام تتبناه الدولة من خلال مؤسساتها الثقافية والسياسية لزرع قيم الانتماء لديهم تحت تأثير مجتمع متنوع العرق وشباب يهوى التغير، فى ضوء اتجاه توحيد المجتمع ورسم خط واضح المعالم لضبط مسيرة، وتشكيل قوة دافعة للتنمية، متلافين مشكلات التمايز الاجتماعي المعاصر، وتداخلها مع شبكة علاقات القوة من داخل أو خارج المجتمع،

فى إطار الطبقة الاجتماعية المنتمي إليها، العمر، والجنس، التي تتفاعل مع الهوية الوطنية فى خضم تجارب وتحديات متنوعة من التعددية الثقافية(٣٨).

فيما رصد "بينيتA. Bennett"من خلال دراسته تحت عنوان"ثقافات الشباب، الإنترنت والانتماء والتكوينات الثقافية الجديدة"مساهمات حديثة لما تفرضه وسائل الإعلام الجديدة وأدوات التواصل الاجتماعي المستحدثة من تغييرات جوهرية فى الثقافة المحلية والهوية التقليدية للشباب، حيث أشارت هذه الدراسة إلى استمرار التأثيرات العميقة على حياة الشباب من خلال المشهد الإعلامي والرقمي ومشاركة الشباب لها عبر استخدامه لأجهزة الوسائط الرقمية المختلفة، مما يترتب عليها تأثيرات عميقة فى الممارسات اليومية للشباب وتغير من ارتباطه وروح انتمائه، ويؤكد "بينيت" أننا فى عصر ما بعد الرقمية الذي يشهد تحولات من نوع مختلف وجديد من حيث السرعة والتأثير المجتمعي والأدوات المستخدمة، فالطرق التي يتواصل بها الشباب مختلفة عما كان فى الماضي من حيث المكان (العالم الافتراضي) والزمان (سريع التحول والتغير)، فلم يعد الحكم على انتماء الشباب لوطنه قاصراً على الثقافة الموحدة أو المحلية ولكن ظهرت الثقافات المتعددة والفرعية كبديل انتمائي لشباب التفاعل الرقمي، فالثقافات المشتركة سمة عصر التحول الإلكتروني الذي يزيد من تحديات روح الانتماء بمفهومه الكلاسيكي، ليبرز لنا تكوينات جديدة لمفهوم الانتماء قائمة على التعددية واللاحدود المكاني أو الجغرافي، وقد ظهرت أطر معاصرة وتوصيفات جديدة لمفاهيم مثل: الصداقة، والذوق العام، والإنتاج الثقافي، والاستراتيجيات التخريبية الهدامة والسياقات الرياضية، وهي أهم ممارسات روح الانتماء المعاصرة وتشكل الهوية(٣٩).كما أكد "برادي روباردسBrady Robards" أن الثقافات الفرعية تنطوي على سياقات نقدية تغييرية قد تؤثر سلباً على ثوابت الثقافة المحلية للشباب، خلال مدة زمنية قصيرة، قد لا تتجاوز العقدين، وعلي المجتمع التقييم المستمر لما يتعرض له الشباب من هذه الثقافات بصورة انتقائية حتي لا يكونوا عرضة لثقافات فرعية سلبية قد تمهد لهم الطريق لاتكاب جرائم معاصرة، وحتى لا يسيروا فى خطوات إقصائية تمكن منهم خطر الاغتراب عن واقعهم المعاش، فالشباب من الجنسين ذكوراً وإناثاً، قد يتعرضون لهذه المخاطر دون إطار حماية أو وعي يمكنهم من تجنب مخاطر ما يحتكون به ويتعاملون معه بشكل مستمر، فى ضوء الاعتبارات الأخلاقية للثقافة المحلية فى مواجهة الثقافات الفرعية المفروضة(٤٠).

ويشير "طلال العتيبي" من خلال دراسته بعنوان (الانتماء الوطني كما يدركه الشباب الجامعي) التعرف على مفهوم الانتماء الوطني ومعززاته ومعوقاته وترتيب الانتماءات من وجهة نظر الشباب الجامعي، حيث أن مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون من الطلاب الذكور بجامعة الملك سعود، والطلاب الذكور بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتم

استخدام منهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة،ومن أهم النتائج: ١- من وجهة نظر الشباب يتمثل الانتماء الوطني في حب الوطن والدفاع عنه والإخلاص له ٢- وجود معززات للانتماء الوطني من وجهة نظر الشباب الجامعي عينة الدراسة ٣- وجود معوقات للانتماء الوطني من وجهة نظر الشباب الجامعي عينة الدراسة ٤- يختلف ترتيب الانتماء الوطني من حيث الأولوية في الترتيب من شريحة الى أخرى من شرائح عينة الدراسة ٥- العمل على الاهتمام بالشباب بشكل أكبر ومساعدتهم على تحقيق الاستقرار النفسي والوظيفي[٤١]. فيما أكد "نايف السحيمي" في دراسته بعنوان (العوامل المؤدية إلى التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية) أن لهذا الموضوع أهمية علمية متمثلة في تناول الدراسة لظاهرة الإرهاب ومعرفة العوامل المختلفة التي أدت إلي التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية باعتبارهم الفئة المستهدفة من قبل المروجين للفكر الإرهابي، وسيكون هذا البحث إضافة علمية للبحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع من وجهة نظر طلاب المرحلة الجامعية في المجتمعات العربية والتي تعد نادرة، كما أن للدراسة أهمية تطبيقية بأنها ستقدم الدراسة صورة واقعية عن وجهة نظر طلاب المرحلة الجامعية تجاه العوامل المؤدية إلي التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية الأمر الذي سيمكن الجهات التعليمية والجامعات والجهات الأمنية والسياسية من اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة من يروجون للفكر الإرهابي في صفوف الشباب بطريقة أفضل، والتي من أهمها آليات إضعاف قيمة الإنتماء داخلهم[٤٢].كما أشار "عادل عوض" في دراسته بعنوان (مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية لدى الشباب) أن أبرز العوامل التي أدت إلى التحولات المستقبلية لدى الشباب هي: التطور التقني في مختلف مجالات الحياة، وسهولة الوصول إلى التطبيقات التفاعلية، إضافة إلى تميز الإنترنت مواقع التواصل الاجتماعي بالتشويق والإثارة، وأن خدمات الإنترنت في تفعيل العوامل التي أدت إلى التحولات المستقبلية لدى الشباب تركزت في المساعدة على سرعة تبادل المعلومات والمعارف، وأسهمت في التواصل بين الشباب، الاهتمام بأفكار وآراء الشباب الموحدة تجاه القضايا العامة، وتباين قضية الإنتماء بينهم[٤٣].كما أظهر "عبد الله سعيد" في دراسته بعنوان (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي) أن من أهم المعوقات التي تعطل تعزيز قيم المواطنة والانتماء عند الشباب تكمن في التالي: البطالة، انتشار العلاقات الشخصية في العمل، الفساد، عدم الحصول على الحقوق، ضعف التوعية، تدني المناخ التعليمي والسياسي المتاح للشباب في الدولة، ضعف دعم المبادرة والابتكار، تهميش مشاركة الشباب السياسية وفي تولي المناصب القيادية،تدني مستوى العدالة الاجتماعية أمام النظام، غياب حرية الصحافة الهادفة، تدني احترام أجهزة الأمن لحقوق الإنسان، عدم تفعيل نظام منح الحوافز المالية والمعنوية للمتعاونين مع رجال الأمن، تهديدات العولمة

والفضاء المفتوح التي تضعف قيمة الإنتماء، أخيراً؛ اعتقاد البعض أن مسؤولية الأمن والوقاية من الأخطار هي مسؤولية رجال الأمن وحدهم(٤٤).

- التعقيب على الدراسات السابقة (وفجوات البحث الراهن):

ونخلص من هذا العرض لبعض من الدراسات الحديثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تفيد البحث الراهن على المستوى التأصيلي والمنهجي والميداني *وتُظهر فجوات البحث الراهن*، نعرضها على النحو التالي:

- اتضح من الدراسات السابقةوجود عوامل اجتماعية ونفسية وتقنية أدت إلى تورط الشباب فى مخاطر أعمال العنف ضد المجتمع والدولة.*لذا تسعى الدراسة الراهنة* إلىتنبيه الدولة بآليات الاستخدام غير الآمن والمنحرف للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنت، وكذلك القدرات السلبية لخيال الشباب وإبداعهم فى ضوءتطور الجريمة الإلكترونية من حيث وسائل وأدوات هذا النمط من الجرائم مع تقدم العصر الرقمي، وخطورته على المجتمع وقيمه.
- أوضحت الدراسات السابقة وجود نمطين من الجرائم السياسية، الأولي جرائم سياسية خالصة، والثانية جرائم سياسية نسبية، كما أنالدولة والشباب فى تحد كبير وجديد لتوفير بيئة مناسبة للتوافق والعمل التعاوني فى خضم التحولات المعاصرة، وفي ضوء تهديدات الجرائم السياسية المرتكبة من الجانبين على حد سواء.*لذا تحاول الدراسة الراهنة إرشاد*المجتمع الذي يريد الحفاظ على شبابه واندماجه فى مكونات المجتمع أن يراعي التحولات الثقافية والمعرفية لشبابه، وفي ضوء آليات معاصرةلهذه الجرائم التي قد تؤثر بشكل مباشر فى الهوية الفردية والوطنية وانتماء بعض الشرائح المهمة للمجتمع وفي مقدمتهم الشباب، والعمل بشكل فعال على حل مشكلات كبرى فى إدماج هويات الشباب المتنوعة فى سياق اجتماعي متآلف، وممارسات ثقافية رصينة.
- أوصت الدراسات السابقة ضرورة التحقيق فى الجرائم المتصلة بشبكة الحواسيب، وآليات تطور الجريمة الإلكترونية من حيث وسائل والأدوات، والتأثيرات السلبية على المجتمع والدولة.*وفي هذا الإطار تسعى الدراسة الراهنة* الإشارة إلي ضرورةالاهتمام بقضايا الانتماء وحمايتها من خطر تهديدات الجرائم السياسية والمعلوماتية، من خلال وضع تصور واقعي يمكن الدولة منتجنب بعض أعمال العنف من قبل الشباب،وخلق ترتيبات ذات عمق جديد لاحتواء أشكال الممارسات الثقافية والسياسية والانحرافية للشباب نتيجة خروقات العولمة المستمرة على النسق المجتمعي.
- رصدت الدراسات السابقة ضرورة سعي الدولة إلى وضع إطار عام تتبناه من خلال مؤسساتها الثقافية والسياسية لزرع قيم الانتماء لديهم تحت تأثير مجتمع متنوع العرق

وشباب مهتمبالتغير، متلافين مشكلات التمايز الاجتماعي المعاصر.*لذا تهدف الدراسة الراهنة* إلى رسم سياسات علمية وعملية معاصرة تجاه تحقيق هدف المجتمع فى دمج شبابه وتعزيز انتمائه،من خلال خلق الوعي المجتمعي من مخاطر الجرائم السياسية والمعلوماتية، والسعي الحثيث إلى تبني برامج وقائية من خطر هذه الجرائم وخصوصاً العنف الذي يؤثر على قيم الأفراد وهويتها، فى ظل عصر يطلق عليه"عصر ما بعد الرقمية"والذي يشهد تحولات من نوع مختلف وجديد من حيث السرعة والتأثير المجتمعي والأدوات المستخدمة.

- كما برز من خلال الدراسات السابقة أهم آليات التي تعيق وتعطل تعزيز قيم المواطنة والانتماء عند الشباب.*وفي هذا الإطار تسعى الدراسة الحالية* إلىمعالجة قضية الانتماء فى الوقت الراهن من خلالخلق نسق مجتمعي شامل تذوب فيه التحفظات بين الدولة والشباب، الذين يلجأون إلى اتخاذ الكرهِ والعدوان خط دفاعلاسترداد حقوقهم المسلوبة،حيث تتشكل الجماعات الإجرامية بشكل منظم فى ضوء دولة قمعية لا تسمع سوى صوتها، والتي تقدم بهذه الممارسات الأرض الخصبة لهذه السلوكيات المنحرفة من قبل الشباب الغاضب والمهمش والمغترب، مما يؤثر سلباً فى العلاقة المتوازنة بين الشبابوبنيته الاجتماعية بشكل عام، والتقييم المستمر لما يتعرض له الشباب من هذه الممارساتلتعبيد الطريق للبعد عنارتكاب جرائم ذات نمط معاصر، والاندماج بشكل تشاركي مع الدولة، لزيادة روح الانتماء عندهم.